Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وعنوانه "في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاماً"[7].

ومن الواضح أن المجال الدلالى العام الذى يعالجه هذا الباب هو مجال الكلام بمقولتيه الرئيسيتين: المفرد؛ أى ما يتعلق بالدوال التى تكون "كلمة" واحدة والمركب: أى ما يتعلق بالدوال التى تطلق على تراكيب كلامية معينة. ولعل اختيار ذلك الباب، وهذا المجال - تحديدا - له ما يبرره لأكثر من سبب:

- إن هذا الباب هو أول الأبواب التطبيقية فى الكتاب، حيث إن الباب الأول استغرقه أبو هلال فى الاستدلال النظرى على قضيته التى يطرحها؛ وهى "كون اختلاف العبارات والأسماء موجبا لاختلاف المعانى فى كل لغة". وبالتالى فإن استهلاله بتطبيق فكرته على "الكلام" لابد أن يحمل فى طياته بعدا معرفيا. وأتصور أن هذا البعد الذى قصد إليه هو أن تحديد دقة حديث اللغة عن نفسها -أى ما نسميه الآن بـ"ما وراء اللغة، أو اللغة الشارحة metalanguage- هو المدخل الصحيح لتحديد دقة حديث اللغة عن غيرها (العالم، أو الفكر، أو النفس..الخ).

ولعل مما يدعم هذا التصور أن هذا الباب يغلب عليه معالجة "المصطلحات". وكأن أبا هلال يريد أن يقول: إن الدقة تبدأ من هنا، وإن أساس علاج سوء استعمال اللغة يكمن فى الجهد المبذول من قبل العلم

(7) لعل أبا هلال يقصد بتعبير "من هذا النوع" الألفاظ المتقاربة الدلالة؛ أى: "من الألفاظ المتقاربة الدلالة ما يكون كلاما".